مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: آلية وسبل النهوض بالصادرات السورية وخاصة الزراعية
اسم الكاتب: د. حيان أحمد سلمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4764
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (5) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (5) 2015

آلية و سبل النهوض بالصادرات السورية وخاصة الزراعية

الدكتور حيان احمد سلمان*

(تاريخ الإيداع 6 / 9 / 2015. قُبِل للنشر في 8 / 10 / 2015)

□ ملخّص □

يتركز البحث حول أهمية الصادرات السورية في الاقتصاد الوطني ، ودورها التنموي المجتمعي ، وتحسين المؤشرات الاقتصادية كلها ، ودورها المباشر والأساسي في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة القطع الأجنبي وتعديل الميزان التجاري ،وتقليل معدل البطالة، وزيادة التأقلم الإيجابي مع الاقتصاد العالمي، وتفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتحسين سعر الصرف ،وزيادة القطع الأجنبي، وتحسين شروط التجارة الخارجية ومؤشر التكافؤ التكامل التجاري وتحسين الجودة ،وزيادة القدرة التنافسية، وبرأينا تأتي أهمية البحث لأننا بأمس الحاجة حالياً ، وتحديدا منذ بداية الحرب على سورية منذ منتصف شهر آذار من عام 2011،و ذلك لزيادة القطع الأجنبي وتفعيل قطاعاتنا الاقتصادية وخاصة أننا بدأنا بإعادة الإعمار، وهذا يحتاج إلى تفعيل الدورة الاقتصادية وزيادة الصادرات عامة والصناعية منها خاصة ، وترشيد المستوردات لا سيما الكمالية، ويتطلب ذلك ترتيب قطاع اقتصادي محرض ، وقد اخترنا قطاع الزراعة، وضرورة التوجه لزيادة الصادرات الزراعية، وهذا ما سنركز عليه في بحثنا هذا، راجين أن نوفق في ذلك لخدمة بلدنا لأن الصمود الاقتصادي هو العمود الفقري أساسياً لكل أنواع الصمود الأخرى.

الكلمات المفتاحية:التجارة الخارجية–الصادرات – فجوة التصدير– نسبة التغطية– الميزان التجاري– التصنيع الزراعي– مؤشر التركز السلعي والجغرافي للصادرات– الميزة النسبية والتنافسية – الأسئلة الذهبية الإنتاجية والتجارية– سياسة الإعصار النقدي– مؤشر التوافق التجاري– مؤشر التكامل التجاري–مزرعة الأسرة– الحصاد الوفير.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (5) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (5) 2015

The Mechanism of Improving The Syrian Exports، especially the Agricultural exports

Dr Hayyan Ahmad Salman*

(Received 6 / 9 / 2015. Accepted 8 / 10 / 2015)

□ ABSTRACT □

The search is focused on the importance of Syrian exports to the national economy، its role of community development; and improve all economic indicators، and their direct and basic role; and a high rate of economic growth and increasing foreign exchange and trade balance adjustment، reduce unemployment and increase cope positively with the world economy; and improve other sectors of activation and improved exchange rate and increase foreign exchange and improve conditions for foreign trade، equity and index of trade integration and the improvement of quality and increase competitiveness، The importance of this research is we are in urgent need current، specifically since the start of the war to Syria since mid- March 2011، to increase foreign exchange and activate economic sectors especially we're rebuilding. This needs to activate economic cycle and increase exports، especially industrial and rationalizing imports، particularly of luxury. This and requires induced economic sector arrangement. We have chosen the agriculture sector، and the need to go to increase agricultural exports. We'll focus on it in our present search، hoping to succeed in serving our country to withstand economic backbone and Foundation of all other types of resilience.

Keywords: foreign trade-exports-exportgap - coverage – balance – agro industrialization - commodity and geographical concentration index exports – comparative and competitive advantage – the Golden business productivity questions-cash Hurricane policy-compatibility index-an indicator of trade integration – family farm-bumper harvest.

*Associate Professor.- Department of Economics and Planning - Faculty of Economics -Tishreen University –Lattakia -Syria.

مقدمة :

تحتل التجارة الخارجية (**الصادرات والمستوردات**) أهمية كبيرة في تقوية الاقتصاد الوطني، وخاصة إذا تم توجيهها توجيها صحيحا، و يتجلى هذا في زيادة الصادرات و ترشيد المستوردات، ونحن بأمس الحاجة لزيادة الصادرات بهدف تامين القطع الأجنبي اللازم لتمويل المستوردات، وتفعيل الدورة الاقتصادية، وتجاوز العجز المزمن في الميزان التجاري، أي الفارق بين الصادرات والمستوردات السلعية، وخاصة أن مقدار العجز قد زاد في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة. والعودة إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري هو المهمة الأساسية التي تُعدُ من أهم الأولويات التي يجب أن تعطى الأهمية من قبل السياسة الاقتصادية، ويجب توجيه الموارد المتاحة لتحقيق ذلك. والعمل لتحسين مؤشر النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك لابد من تامين مستلزمات العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب تخصيص قطع أجنبي لتنفيذ ذلك، ولزيادة الصادرات لابد من دراسة الأسواق الخارجية، وخاصة في الدول الصديقة ،وتفعيل التوجه شرقا ولا سيما مع الدول التي وقفت مع سورية في تصديها للإرهاب التكفيري، ومن هنا نرى ضرورة تفعيل الصادرات وتوجيهها بالشكل الصحيح والأمثل بما ينعكس إيجابا على كل مؤشرات اقتصادنا الكلية والجزئية أو على أغلبها .

أهمية البحث و أهدافه :

إن أهمية البحث تأتي من أنه يركز على الصادرات السورية للفترة الزمنية الأخيرة، لذا يبين ويوضح لنا كيف أثرت هذه المؤامرة على سورية بشكل عام وعلى اقتصادنا بشكل خاص والصادرات بشكل أخص، وساهم في هذا التأثيرات السلبية لكل من العقوبات والحصار الاقتصادي الذين مارستهما القوى الإجرامية المتآمرة على سورية، ونتيجة زيادة الأعمال التخريبية وخاصة لمرتكزات البنية التحتية والمواقع الإنتاجية فقد تراجعت الصادرات السورية تراجعا كبيرا، وزاد ت المستوردات بشكل نسبياً كبير بالمقارنة مع الصادرات،ولكن تراجعت قيمة المستوردات بقيمتها المطلقة، وهذا اثر على الميزان التجاري سلبا،وهنا تكمن أهمية البحث لوضع رؤية اقتصادية لتفعيل الصادرات السورية وخاصة الزراعية و لزيادتها .

مشكلة البحث :

من خلال دراستنا الاستطلاعية والدراسة الميدانية الواقعية تبين لنا ان الاقتصاد السوري يتعرض ، وخاصة في السنوات الأخيرة بعد الحرب التي تشن على سورية منذ حوالي 5 سنوات وما رافقها من حصار اقتصادي وضرب وتخريب للبنية التحتية والتي نجم عنها تراجع كبير في الصادرات السورية، و من ثم حدوث خلل كبير في أغلب مؤشراتنا الاقتصادية. وإذا كانت الخطط الخمسية لاتطبق حاليا بسبب الظروف الصعبة التي نعيشها لأن اقتصادنا الآن هو اقتصاد حرب، لكن يجب أن نوجه إجراءاتنا الاقتصادية الحالية لزيادة الصادرات لتحسين مستوى الجودة وتقليل التكلفة، والعمل لتجاوز العجز المزمن في الميزان التجاري وتحديدا منذ عام 2004، وانطلاقاً من هنا فإن بحثنا قد تركز على هذه المشاكل والبحث عن الاختناقات أي الأعناق الزجاجية التي تواجهها تجارتنا الخارجية وخاصة الصادرات السورية ولا سيما القطاع الأهم وهو القطاع الزراعي وذلك بالإجابة على التساؤلات الآتية:

1 – ماهو اثر الحرب على الصادرات السورية؟
2 – ما هو اثر تراجع الصادرات السورية على معدل النمو الاقتصادي؟
3 – ماهو تأثير تراجع الصادرات على المستوردات ضمن الميزان التجاري؟
4 – هل تتراجع الموازنة السنوية بسبب تراجع المؤشرات الاقتصادية؟

5 – ماهو تأثير الحرب على الاستثمارات السورية؟

6 – ماهي المؤشرات الاقتصادية الرقمية لقياس كفاءة الصادرات السورية إلى الأسواق الخارجية؟

أهداف البحث:

إن التجارة الخارجية هي مرآة الاقتصاد الوطني،لذا فإن هدفنا من البحث هو وضع آلية لتفعيل الصادرات السورية لا سيما الزراعية، و تفعيل مكونات اقتصادنا الوطني واندماجه الإيجابي مع الاقتصاد العالمي،والعمل للانطلاق من رؤية تهدف للانتقال من العجز في الميزان التجاري إلى التوازن ومن ثم تحقيق فائض، ويتم هذا من الاستغلال الأمثل للموارد السورية بمختلف أنواعها من مادية ومالية وبشرية وغيرها، إضافة إلى الموارد الظاهرة والكامنة، ومن ثم وضع سياسة اقتصادية قائمة على هذا الأساس .

فرضيات البحث:

انطلقنا في بحثنا من *الفرضيات الآتية* :

1 – لاتوجد أية علاقة بين الحرب على سورية وتراجع المؤشرات الاقتصادية، وخاصة الصادرات .

2 – لاتوجد علاقة بين تراجع معدل النمو الاقتصادي و معدل تراجع الصادرات السورية.

3 – لاتوجد علاقة طردية بين تراجع الصادرات وبين المستوردات السورية ضمن الميزان التجاري السوري .

4 – لم تتراجع الموازنة السنوية والدعم الاجتماعي بسبب تراجع المؤشرات الاقتصادية .

5 – لا توجد علاقة بين الحرب والاستثمارات السورية .

6 – لايوجد مؤشرات اقتصادية رقمية لقياس كفاءة الصادرات السورية إلى الأسواق الخارجية .

الدراسات السابقة:

تمّ الاطلاع على مجموعة كبيرة من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، واخترنا خمس دراسات حديثة وجدية ناقشت الموضوع بشكل مباشر :

1 – **الدراسة الأولى** : منشورة في جامعة دمشق عام 1999، إعداد سمر قصيباتي ، بعنوان (سياسات الأسعار والتسعير وآثارها الاقتصادية والمالية في سورية)، بإشراف الدكتور مصطفى العبد الله والدكتور محمد جمال السطل مشرفا مساعدا، وتضمنت السياسات السعرية للمنتجات السورية،وتم فيها التركيز على تسعير المنتجات التصديرية وخاصة في القطاعات الحكومية،وعلاقة الصادرات بالمستوردات، وتأثيرهما على معدل التضخم والميزان التجاري ، والكتلة النقدية والتمويل بالعجز، وارتفاع المديونية وسعر الصرف ، ومعدل الفائدة، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الأخرى، ومن الملاحظات على الدراسة أنها لم تستخدم المتوالية الهندسية للمقارنة بين الصادرات من عام لآخر[1] .

2 – **الدراسة الثانية** : إعداد السيد جيمس نبراس ،ترجمة إبراهيم علوش ، تاريخ 2013/1/8 وهي من منشورات مجلة الصوت العربي الحر، ويركزّ فيها الباحث على الأزمة في سورية وتداعياتها الاقتصادية، ويشير إلى أن أغلب الأزمات الاقتصادية مصدرها الأساسي يتأتى من الاقتصاد الغربي المتأزم، والهدف هو نفل المشاكل الغربية إلى الخارج، ولكن الدراسة لم تعط أهمية للعوامل الداخلية التي ساهمت في توسع تداعيات المؤامرة على سورية ولم تضع حلولا لها [2] .

3 – **الدراسة الثالثة** : **إعداد** السيد جواد العناني، صادرة عن مركز الرأي للدراسات في عمان، الأردن وهي بعنوان (الأزمة السورية وتداعياتها السياسية والاقتصادية على الأردن)، وفيها يؤكدّ على العلاقة بين الأردن وسورية،

ويؤكد بأنه يجب أن تكون السياسة الأردنية في أعلى مستوياتها من ناحية درجة المسؤولية، وبأن تداعيات الأزمة السورية ستتوسع لتؤثر على الاقتصاد الأردني، وقد أعطت الدراسة أهمية للمؤشرات الاقتصادية الأساسية، لكن لم تركز على التجارة الخارجية بين البلدين [3] .

4 -**الدراسة الرابعة** : تنمية الصادرات في إمارة أبو ظبي حتى عام 2030 ، منشورات دائرة التنمية الاقتصادية التابعة لقطاع العلاقات الاقتصادية الدولية عام 2014، وتضمنت شرحا تفصيليا عن تطوير الصادرات والتوجه إلى زيادتها وعدم الاكتفاء فقط بالصادرات النفطية، وركزت على ضرورة إشراك المصدرين في المعارض الخارجية، والاهتمام بتوجيه الصادرات وتقديم كل التسهيلات لها، لكن الدراسة بقيت ضمن الإطار النظري ولم تضع رؤية استراتيجية لقطاع ما من القطاعات المدروسة، ولم توضح الخطة الواجب اعتمادها لتحقيق الرؤية المذكورة [4].

5 -**الدراسة الخامسة** : بعنوان قواعد المنشأ، صادرة عن مركز العمال السوري الأوربي عام 2013، وتتضمن تفعيل الصادرات بتسهيل الإجراءات والتقيد بشهادات المنشأ، وكيفية التحقق من هذه الشهادات سواء كانت (يورو 1أو يورو 2)، وتضمنت الدراسة شرحا كافيا لكل المصطلحات المستخدمة في وثائق التصدير [5] .

منهجية البحث:

تم اعتماد كلٍ من المناهج :الوصفي والتحليلي والإحصائي والاستنباطي في إعداد البحث، من خلال توصيف واقع الاقتصاد السوري وبشكل خامناص التجارة الخارجية ولا سيما الصادرات، وانطلاقا من هذا اعتمدنا المنهج التحليلي أيضا،أي دراسة ترابط مؤشرات الظاهرة بعضها مع بعض، كما اعتمدنا إضافة إلى المنهجين السابقين أيضا المنهج الإحصائي، وركزنا على دراسة التغيرات الأساسية للتجارة الخارجية للسنوات الأخيرة، إضافة إلى المنهج الاستنباطي أي استنباط الحلول من الطبيعة والجوهر للمؤشرات المدروسة .

مجتمع وعينة البحث:

تم التركيز على تحليل واقع الصادرات السورية ومؤشرات اقتصادية أخرى، وخاصة إجراء مقارنة بين واقع الصادرات قبل المؤامرة و بعدها ، وكيفية تأثر الاقتصاد السوري، وتراجع الصادرات بشكل كبير ولا سيما للفترة الممتدة بين عامي 2010 و2014 .

أولا- واقع الصادرات السلعية السوريةقبل وبعد الحرب على سورية :

تُعدُّ الصادرات مرآة الاقتصاد الوطني بالنسبة لقياس الاندماج الإيجابي مع الاقتصاد العالمي، وتنطلق أهمية الصادرات بشكل عام من أنها تعبر عن المستوى الإنتاجي لدولة ما، وتتأثر الصادرات بكل العوامل والمكونات للدورة الاقتصادية، إضافة إلى أنها تعبر عن مستوى التنافسية وخاصة في مجال الصادرات التامة الصنع، ولكن لايمكن النظر إلى قيمة الصادرات إلا بعد الأخذ بعين الاعتبار قيمة المستوردات ، فالعلاقة بينهما تتجلى بشكل واضح من خلال الميزان التجاري الذي يعبر عن الفارق بين الصادرات والمستوردات السلعية من جهة ، ومن جهة أخرى صافي الصادرات أي الفارق بين قيمة الصادرات والمستوردات الكلية من السلع والخدمات، وهو أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر بمثابة (**الكعكة الاقتصادية**) والتي ستتوزع على كافة مكونات المجتمع بغض النظر عن عدالة التوزيع [6]، وتأتي أهمية الصادرات تأثيرها وتأثرها في كل القطاعات الاقتصادية، وزيادتها تحقق مزايا إيجابية كثيرة، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 -تسهم بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي .

2 تعتبر المصدر الأهم في تامين القطع الأجنبي اللازم لتمويل المستوردات .

3 تسهم في تحسين واقع الميزان التجاري والتحول من العجز إلى تحقيق فائض.

4 تسهم في تفعيل استثمار الموارد المتاحة وتحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية.

5 تسهم في جذب الاستثمار الأجنبي، وزيادة التدفقات النقدية من الخارج إلى الداخل.

6 تسهم في زيادة التشابكات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية، وفي استخدام بعض المنتجات غير التصديرية وتحويلها إلى منتجات تصديرية.

7 تساعد في التوسع التدريجي للصناعة التصديرية واستفادة القطاعات التصديرية بعضها من بعض، كما تفعل الدورة الاقتصادية وتداول السلع والخدمات أيضا.

8 تسهم بشكل مباشر في استحداث فرص عمل و من ثم تقليل معدل البطالة.

9 تُعدُّ جاذبا كبيرا للتقنية العالية، وإقامة حاضنات تكنولوجية، وتسهم في زيادة كفاءة ومهارة الأيدي العاملة الوطنية،و في جذب الخبرات والكفاءات الخارجية.

10–تساعد في توثيق العلاقة من كل جوانبها مع الدول الأخرى، وخاصة إذا تمت الاستفادة من مبدأ المزايا التفضيلية المعتمدة بين الدول.

11–تسهم في زيادة إنتاجية العمل وهي مؤشر ومعيار الفعالية الإنتاجية التي على أساسها يتوقف تحسين المؤشرات الاقتصادية كلها.

12–تسهم في تثبيت سعر الصرف لليرة السورية.

مما سبق يتبين لنا أن التجارة الخارجية تختلف عن التجارة الداخلية بعدد من الجوانب، فهي تتأثر مثلا بالحواجز التجارية والتعريفات الجمركية ودرجة انفتاح الأسواق بعضها على بعض ، تكاليف النقل ، أذواق المستهلكين وغيرها من العوامل الأخرى، ومن هنا نرى ضرورة دراسة واقع الصادرات السورية ودراسة علاقتها مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى، مقام الباحث بدراسة هذا الموضوع وخاصة للفترة الممتدة من عام 2010 حتى بداية عام 2015، فقد توصلنا إلى الجدول الآتي [7] :

جدول رقم/ 1/ أهم المؤشرات الاقتصادية من عام 2010 لغاية 2014 ،القيمة مليار ل.س

المؤشر / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	1470	1402	1081	994	959
معدل النمو الاقتصادي	%5،3	%6،4-	%23-	%8-	%5،3-
قيمة الصادرات (ص)	569	505	196	77	424
قيمة المستوردات (د)	812	965	794	492	834
الميزان التجاري (ص . د)	243-	460-	598-	415	410
نسبة التغطية (الصادرات ÷ المستوردات)	%70	%52	%25	%16	%51
معدل البطالة	%6،8	%9،14	%38	%54	%1،56
الموازنة السنوية	754	835	1327	1383	1554
مقدار عجز الموازنة السنوي	164	167	529	745	149

نسبة العجز / الناتج	%8،5	%3،5	%19	%6،52	%15
عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة	69	44	18	3	3

ومن تحليلنا للجدول توصلنا إلى الآتي:

أ –تراجع معدل النمو الاقتصادي بسبب التدمير الذي تقوم فيه هذه العصابات الإجرامية، إضافة إلى تأثير العقوبات و الحصار الاقتصادي الجائر المفروضين من طرف واحد، لكن بدأنا نتلمس معالم تحسن معدل النمو الاقتصادي حيث انخفض في السنوات الثلاث الأخيرة من (23% إلى 8% ثم إلى –5،3 %)، ونتوقع أن يتحول إلى معدل موجب في عام 2015، كما تراجعت باقي المؤشرات الاقتصادية الأخرى وخاصة الصادرات، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى التي تقول : لاتوجد أية علاقة بين الحرب على سورية وتراجع المؤشرات الاقتصادية وخاصة الصادرات .

ب –تراجعت قيمة الصادرات تراجعاً كبيراً ، وخاصة عند مقارنة عام 2010 أي قبل الأزمة مع عام 2013، فقد حصل تراجع من /569/ مليار ليرة سورية إلى /77/ مليار ليرة سورية، اي بتراجع قدره /492/ مليار ليرة سورية وبنسبة 86%، لكن بدأنا نتلمس تحسناً في عام 2014، ونتوقع أن يكون التحسن أفضل في عام 2015، وهذا يعني عدم صحة الفرضية الثانية التي تقول أنه لاتوجد علاقة بين تراجع معدل النمو الاقتصادي و الصادرات السورية .

ج–حتى تكتمل صورة التجارة الخارجية السورية، لابد من تحليل واقع المستوردات السورية للفترة الزمنية المدروسة نفسها ، وهنا نلاحظ أن المستوردات السورية تراجعت بالقيمة المطلقة، وهذا أثّر على كل أوجه النشاط الاقتصادي، لكن بالمقارنة مع الصادرات فإن الفجوة بينهما زادت، أي أن معدل تراجع الصادرات هو أكبر من معدل تراجع المستوردات، هذا أثّر إلى زيادة العجز في الميزان التجاري في السنتين الأخيرتين، ولكن بدأ الميزان التجاري بالتحسن النسبي، وهذا يعني عدم صحة الفرضية الثالثة التي تقول يوجد علاقة طردية بين تراجع الصادرات والمستوردات السورية ضمن الميزان التجاري السوري .

د– بسبب زيادة الفارق بين (المستوردات والصادرات)، بدأت نسبة التغطية أي (قيمة الصادرات تقسيم ÷ قيمة المستوردات) تميل نحو الانخفاض وخاصة بين عامي 2010 و2013، ولكن بدأت بالتحسن في عام 2014، بسبب التحسن في قيمة الصادرات السورية .

هـ–بسبب تراجع معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي والناجمين عن الأعمال التدميرية والعقوبات والحصار الاقتصادي،كل هذا أدى هذا إلى زيادة معدل البطالة، وبرأينا أن البطالة هي آفة اجتماعية وسياسية إضافة إلى أنها خسارة اقتصادية، وقد زاد معدل البطالة من 6،8% عام 2010 إلى 1،56%عام 2014.

و– زادت الموازنة السنوية والدعم الاجتماعي وهذا يؤكد اهتمام الحكومة الكبير في تامين الاحتياجات، وتجسد هذا أيضاً في موازنة عام 2015 التي بلغت / 1554/ مليار ل.س خصص منها للدعم الاجتماعي بحدود / 984/ مليار ل.س، و برأينا يجب أن يتوجه القسم الأكبر منها إلى دعم القطاع الزراعي، وهذا يؤكد اهتمام الحكومة السورية على مواجهة كل الصعوبات كما ركزت على تامين متطلبات الشعب رغم كل الظروف القاسية، **وهذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة التي تقول أن الموازنة السنوية والدعم الاجتماعي لم يتراجعا بسبب تراجع المؤشرات الاقتصادية .**

ز–نتيجة تراجع معدل النمو الاقتصادي و من ثم قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أدى إلى تراجع الإيرادات الإجمالية المحصلة، و في الوقت نفسه زادت النفقات، وهذا أدى إلى زيادة قيمة العجز الموازني السنوي، أي الفارق بين الإيرادات المحصلة والنفقات المصروفة .

ح–نتيجة المؤامرة والحرب على سورية تراجعت الاستثمارات السورية بشكل كبير [8]، وخاصة بالمقارنة بين عام 2010 وعام 2014، حيث تراجعت من /69/ مشروعاً إلى /3/ مشاريع، أي /66/ مشروع وبنسبة 96%، **وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الخامسة التي تقول أن الحرب لم تؤثر على الاستثمارات السورية.**

مما سبق يتبين لنا أنها لتفعيل وزيادة الصادرات السورية لابد من زيادة المنتجات ذات النوعية والتكلفة التنافسية، وهذا يتطلب توجيه الأهمية نحو زيادة الاستثمارات، لكن للأسف نلاحظ تراجع المشاريع الاستثمارية، وهذا أثر فيما مضى وسيؤثر على قيمة الصادرات، ولذلك لتحسين واقع المؤشرات الاقتصادية وخاصة الصادرات لابدّ لنا من وضع خارطة اقتصادية مستقبلية، وتتجسد في اختيار القطاعات الاقتصادية التي نمتلك فيها مزايا نسبية، وبرأينا أنه يجب أن نبدأ من قطاع الإنتاج المادي وخاصة القطاع الزراعي والذي يعد قطاعا رائداً . ولزيادة فعاليته لابد من زيادة العلاقات التشابكية بينه وبين القطاع الصناعي، أي تفعيل **التصنيع الزراعي** والذي يتجلى جوهره في أن مخرجات الزراعة مثل (الحبوب والخضار والفواكه واللحوم وغيرها)هي مدخلات للصناعة، وان مخرجات الصناعة مثل (الآلات والمبيدات والمعدات وغيرها) هي مدخلات للقطاع الزراعي، وعندها تتطور الدورة الاقتصادية وتزداد القيمة المضافة بما فيها الربحية الوطنية ،وتامين متطلبات الامن الغذائي ،وتشغيل اليد العاملة ..الخ، وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي هو من أكثر الوسائل التي تستخدم من قبل بعض الدول وخاصة الدول الغربية لممارسة ضغوطاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الدول الأخرى، وتعمل جاهدة لإبقائها ضمن تبعيتها، لأن من يملك القرار الغذائي يملك القرار السياسي.

ثانيا – أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني السوري :

يتحدد الدور الفعلي لأي قطاع من القطاعات الاقتصادية بمقدار مساهمته في الخروج من حالة الاختناقات الاقتصادية (**الأعناق الزجاجية**) ،ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة التي تولد عوامل قوتها من ذاتها ولذاتها وبذاتها [9]، وتحسين رؤوس المربع الاقتصادي السحري الذي يتجلى فيما يلي:

1 -زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل الكعكة الاقتصادية المجتمعية .

2 -المساهمة في تخفيض معدل البطالة وخاصة في أوساط الشباب .

3 -تقليل معدل التضخم والمساهمة في زيادة القوة الشرائية لليرة السورية .

4 -المساهمة في زيادة متوسط دخل المواطن وتحسين مستوى معيشته .

ولتحقيق رؤوس المربع السحري، وخاصة في أوقات الحرب ، لابد من توفر عدة إجراءات نذكر منها مثلاً :

أ -زيادة حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل مباشر وغير مباشر .

ب -تحول عمل الحكومة من عقلية الوصاية والرقابة إلى عقلية المالك.

ت – وجود خلية العمل ذات الخبرة والوطنية والشفافية والمصداقية و تقوم بالإجراءات الآتية :

- توصيف الواقع بكل مكوناته ودراسة التشابكات القطاعية ضمن الاقتصاد الوطني.
- تحديد الأهداف المنشودة على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل .
- تحديد الإجراءات المطلوبة لتحقيقها الأهداف المنشودة بأقل تكلفة وأحسن نوعية .

وعمليا يتم هذا من دراسة الوزن النوعي النسبي والمطلق لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وقد قام الباحث باحتساب هذا المؤشر في الجدول التالي رقم /2/ .

الجدول رقم /2/ الوزن النوعي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي [10]

المؤشر / السنة	2010	2011	2012	2013
الزراعة	%16	%20	%21	%22
الصناعة والتعدين	%24	%21	%18	%14
البناء والتشييد	%4	%4	%4	%4
تجارة الجملة والمفرق	%20	%21	%21	%22
النقل والموصلات والتخزين	%13	%12	%14	%15
المال والتأمين والعقارات	%6	%5	%5	%6
خدمات المجتمع والشخصية	%4	%4	%4	%4
خدمات حكومية	%13	%13	%13	%13
المجموع	%100	%100	%100	%100

ومن تحليل الجدول توصلنا إلى النتائج الآتية:

أ_احتلت الزراعة المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة والتعدين لعامي 2010 و 2011، ولكن تحولت إلى القطاع الأول في السنوات اللاحقة، ويعود السبب إلى أن الحرب والأزمة في سورية دمرت مرتكزات البنية الصناعية، وأثرت على الزراعة لكن تأثيرها هو الأقل .

ب–على الرغم من أن الزراعة احتلت المرتبة الأولى في الناتج المحلي الإجمالي من الناحية النسبية، إلا أن قيمة الناتج الزراعي تراجعت بالقيمة المطلقة وبالأسعار الثابتة وحسب المعلومات الأولية للمكتب المركزي للإحصاء، وكانت قيم الناتج كما يلي للفترة الزمنية نفسها وحسب التسلسل والقيمة مليون ليرة سورية(35153– 280370– 242243– 216579).

ج–إن تفسير العاملين السابقين يكمن في أن معدل التراجع في معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل تراجع الناتج الزراعي .

برأينا أن أهمية تفعيل قطاع الزراعة تأتي إضافة إلى انه يستوعب المزيد من الأيدي العاملة وبحدود تزيد عن 25% بشكل مباشر وأكثر من 45% بشكل غير مباشر، و هو أيضا **الضامن** الأساسي لتامين مرتكزات الأمن الغذائي، ولذلك يجب إعطاء الأهمية البالغة لهذا القطاع، وأن تطوره يؤدي إلى تطوير كل القطاعات الأخرى، وأن تكون مخرجات هذا القطاع هي مدخلات للقطاعات الأخرى والعكس صحيح. ولتحقيق هذا لابد من اعتماد مجموعة من الإجراءات المستعجلة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 -توصيف واقع هذا القطاع بجانبيه النباتي والحيواني،ويكون هذا بمثابة نقطة الانطلاق المستقبلية .

2 -توجيه الاستثمارات إلى هذا القطاع وتوزيعها بشكل يتناسب مع توفر المزايا النسبية لكي يتم تحويلها إلى مزايا تنافسية، و من ثم نستطيع خلق قيمة مضافة أعلى .

3 -تفعيل شعار التوجه شرقا وإقامة معامل مشتركة مع الدول الصديقة **(الأدوية والأعلاف ، و المكننة الزراعية ،وقطع الغيار، ومسالخ ،و جرارات ، ولقاحات ،وأمصال حيوانية، و جلود، وأسمدة ...الخ)**.

4 –تطوير الثروة السمكية والثروة الحيوانية مثل غنم العواس والماعز الشامي وغيرها.

5 -إقامة حاضنات ومناطق زراعية وسدود وخاصة في المناطق الزراعية، وتأسيس شركات تسويق مشتركة مع الدول الصديقة.

ولتحقيق الإجراءات السابقة لابد لنا من بحث كيفية وإمكانية تفعيل أسس الصادرات الزراعية .

ثالثا – تفعيل مقومات والأسس للصادرات الزراعية السورية :

إن أية منظومة اقتصادية، وخاصة في جانبها التصديري، يجب أن تجاوب على /**4**/ أسئلة أساسية، وتُعد هذه الأسئلة بمثابة(**الأسئلة الذهبية**)[11]، وقد تم اعتمادها من قبل اغلب الدول والفعاليات الاقتصادية التي حققت قفزة نوعية في مجال التصدير، وهذه الأسئلة هي :

1 -**ماذا أنتج** ؟ ! أي ماهي السلع التي يجب أن ننتجها، وهذا يمهد مباشرة للسؤال الثاني.

2 -**لمن أنتج** ؟ سواء أكان على مستوى الأفراد أم الدول، وعلى ضوء هذا يتحدد السعر والنوعية.

3 -**متى أنتج** ؟! أي ضبط إيقاع الحركة الإنتاجية مع الزمن لأنه لافائدة من إنتاج لايسوق.

4 -**كيف أنتج** ؟ ! أي ماهي الآلية التي يجب أن أعتمدها وتضمن الإنتاج المطلوب والمناسب .

وهذه الأسئلة يجب أن تكون نقطة الانطلاق في معالم الرؤية الاقتصادية لتطوير الصادرات الزراعية السورية، و أن تكون ملبية مباشرة لمتطلبات السوق أي **قوى العرض والطلب** ، والتي على أساسها تتحدد المنظومة السعرية للمنتجات التصديرية، أي التجاوب والتوافق بين (**الصوت الدولاري للمستهلكين**) و(**الصوت السلعي للعارضين**)، وهنا تتحول الخطط إلى واقع ملموس ، ونبتعد عن البطولات الوهمية وتقاذف التهم وخاصة في ظل التراجع الكبير للصادرات الزراعية، و من ثم نستطيع تحديد مستوى النجاح والإخفاق في العمل الإنتاجي والتصديري وتحديدا من خلال **العلاقة النقدية** : أي حصيلة الصادرات لأن أية علاقة اقتصادية تؤول في مآلها الأخير إلى العلاقة النقدية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل دول العالم تقريبا بدأت نهضتها التنموية من قطاع إنتاج السلع الضرورية لاستمرار الحياة (**أي المنتجات الزراعية بجانبيها النباتي والحيواني**) و تأمين اكتفائها الذاتي الغذائي، ومن ثم الانتقال إلى التصنيع الغذائي وخلق القيمة المضافة التي تصنع في المراحل الأخيرة من العملية الإنتاجية، ومن هنا يجب أن نحدد نقطة البداية للخروج من (**سؤال الحيرة**) الذي يختلف عليه الاقتصاديون السوريون وهو بصراحة : هل نبدأ **بالزراعة أم الصناعة** ؟!، وما هو القطاع الرائد والموجه للتنمية الاقتصادية السورية ؟!، وأي القطاعات الاقتصادية هي قاطرة التنمية ؟![12]، وهذا يتطلب وضع رؤية علمية تعتمد الخطوات الثلاث التالية ،وهي مرتبطة ومتداخلة بعضها مع بعضها الآخر وكل منها يمهد للآخر وهي حسب التسلسل كما يأتي :

أ - توصيف الواقع كما هو والاستعداد لجعله أفضل في المستقبل.

ب -تحديد الأهداف الواجب تحقيقها ضمن إطار زمني ومكاني.

ت -تحديد الآلية والإجراءات المطلوب توفرها لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة وأحسن نوعية .

ومن **تحليل الواقع الاقتصادي السوري** توصلنا إلى أننا نملك كل المقومات الموضوعية لزيادة **الصادرات بشكل عام والزراعية منها بشكل خاص** ، وخاصة أننا مجتمع زراعي ونمتلك مزايا نسبية فيها، ولدينا إمكانية للتوسع في الزراعات العضوية أيضا، وهذا يتطلب الاستغلال الاقتصادي لمجموعة عوامل متوفرة في بلدنا الغالي نذكر منها على سبيل المثال :

1 -**الموقع الجغرافي** : حيث تقع سورية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ، وتحاذي دولاً كلها بحاجة إلى للمنتجات الزراعية، ويساعدنا في هذا توفر إمكانية التصدير برا وبحرا .

2 -**مساحة سورية** : حيث تبلغ بحدود / **180،185** / كيلو متراً مربعاً ،يستغل منها لأمور الزراعة أقل من ثلثها فقط، و من ثم تمكن زيادة المساحة المزروعة التي تتآكل بسبب البناء غير المنظم والسكن العشوائي وغيرها من العوامل المؤثرة سلبا على القطاع الزراعي السوري.

3 -**مساحة البادية السورية** : تشغل مساحتها أكثر من نصف مساحة سورية، ويمكن استخدامها لبعض الزراعات بشكل عام ، وتنمية وتطوير الثروة الحيوانية بشكل خاص .

4 -**المناطق الجغرافية** : تتنوع هذه المناطق من منطقة **(ساحلية وجبلية و داخلية وبادية)** ، إضافة إلى وجود خمس مناطق استقرار وهي **(منطقة الاستقرار الأولى وحتى الخامسة)** ، والتي يتميز بعضها عن بعض من ناحية مؤشر سقوط الأمطار ، لذلك يمكن تنويع الزراعات و من ثم تطوير الإنتاج الزراعي وتوسيع إمكانية الصادرات الزراعية وزيادتها .

5 -الأحواض المائية : هي عديدة ومتنوعة، لكنها لاتستغل بشكل صحيح، ونذكر منها ،على سبيل المثال لا الحصر أحوض**(البادية– الساحل–العاصي–الفرات وحلب– اليرموك – بردى والأعوج–دجلة والخابور).**

6 -**الشاطئ السوري** : يبلغ طوله / 183/ كيلو متراً، وهذا يوفر إمكانية الاستزراع والتطوير للثروة السمكية، لكننا لانستغلها بشكل صحيح واقتصادي بدليل أن متوسط استهلاك المواطن السوري من السمك لا يتجاوز نصف كيلو غرام واحد في السنة .

7 -**التركيب الديموغرافي السوري** : هو مناسب لتطوير الزراعة، حيث إن عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين **[15 سنة و 40سنة]** حوالي **/41،7%/** من إجمالي عدد سكان سورية وهؤلاء أغلبهم قادرون على العمل الزراعي، وهذا يساعد في زيادة الإنتاج الزراعي وضمنا الصادرات الزراعية، و هذا سيسهم بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وتخفيض معدل البطالة ، وزيادة الدخل وتامين الاكتفاء الغذائي ..الخ، وخاصة إذا ترافق مع زيادة عدد الكوادر المتخصصة في العمل الزراعي وتحسين كفاءتها الإنتاجية، وعندها نضمن زيادة الإنتاجية أو المر دودية ، وهي الطريق المثلى لتحقيق زيادة الإنتاج والناتج الإجمالي، ويتم هذا من خلال المعادلات الآتية :

المردودية الزراعية = قيمة الإنتاج الزراعي ÷ المساحة المزروعة

وعندما تزداد المردودية فإننا بعد ذلك نضمن زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وتنافسيته وبالتالي صادراته، ويتحقق هذا من خلال المعادلة التالية :

قيمة الإنتاج الكلي = عدد العمال × إنتاجية أو مر دودية العامل

وبرأينا من هنا تبدأ أو يجب أن تبدأ الرؤية الاقتصادية الزراعية، حيث يجب أن نضع هدفا أساسيا وهو **تعظيم القيمة المضافة** للإنتاج الزراعي [13] وكمثال على ذلك : إن تصنيع طن واحد من القطن المحلوج يضاعف قيمته كالآتي :

أ – إذا صنع قطن محلوج تصبح القيمة المضافة حوالي 200%.

ب –إذا صنع غزول تصبح القيمة المضافة بحدود300% .

ت –إذا صنع أقمشة تصبح القيمة المضافة بحدود 550%.

ث –إذا صنع ألبسة راقية تصبح القيمة المضافة أكثر من 1300% .

وينطبق هذا على كل السلع الزراعية بجانبيها النباتي والحيواني. والطريق لتحقيق هذا يتجلى برأينا في زيادة العلاقة التشابكية بين الزراعة والصناعة أي (**التشبيك القطاعي**)،وهذا يساعدنا في تطوير قطاعنا الزراعي ويزيد من الصادرات الزراعية، ويساهم في تنويع الصادرات، وهذا يتطلب وضع خطط إسعافيه أي قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل كنقطة بداية، ثم ننتقل غلى وضع خطط خمسية بعد أن تنتهي الحرب على سورية، ويساعد في هذا رفع العقوبات والحصار الاقتصادي، وخاصة أن صادراتنا والتي تشكل الصادرات الزراعية النسبة العظمى منها قد تراجعت بعد الحرب على سورية تراجعا كبيرا كما أوضحنا سابقا،وتأثر مؤشر **التركز الجغرافي للصادرات السورية** بكل من العقوبات والحصار الاقتصادي، ويمكن توضيح ذلك من عام 2010 ولغاية 2014 ، وقد كانت نسبُ الصادراتِ السوريةِ إلى دول العالم ، وأغلبها سلع زراعية ، كما في الجدول رقم /3/ .

الجدول رقم /3/ التوزع الجغرافي للصادرات السورية من عام 2010 ولغاية 2014[14]

التكتل/ السنة	2010	2011	2012	2013	2014
البلدان العربية	%40	%6،39	%2،67	%8،67	%69
الاتحاد الأوربي	%1،30	%2،39	%3،6	%9،11	%9
بلدان آسيوية	%1،19	%11	%1،4	%15	%18
دول أوربية أخرى	%2،0	%2،1	%1،2	%3	%2
بلدان أمريكا	%1،2	%4،3	%4،1	%3،0	%9،0
بلدان إفريقية	%1،0	%7،0	%7،0	%2،0	%1،0
بلدان أخرى	%4،8	%9،4	%2،18	%8،1	%1
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

ومن تحليل الجدول أعلاه توصلنا إلى الآتي :

أ –إن الدول العربية لها المرتبة الأولى، وخاصة الصادرات إلى مصر، حيث بلغت نسبة 26%، ثم الأردن بنسبة 22%، ولبنان بحدود 3،15 % ومن ثم باقي الدول العربية .

ب –جاء ت البلدان الأسيوية في المرتبة الثانية علما أن الصادرات لتركيا تراجعت .

ت – تراجعت الصادرات إلى دول الاتحاد الأوربي بشكل كبير، حيث انخفضت من حوالي 30% عام 2010 إلى 9% عام 2014، ويعود السبب في ذلك إلى العقوبات والحصار الاقتصادي التي فرضها الإتحاد الأوربي من طرف واحد ، و هو مخالف للقانون الدولي ، في عام 2012 على البضائع السورية

ث – بأنواعها المختلفة .

وانطلاقا مما سبق نقترح خارطة لوجهة الصادرات السورية الزراعية كما يلي :

1 –العمل لزيادة الصادرات إلى الدول الصديقة، وتفعيل مبدأ التوجه شرقا الذي طرحه السيد رئيس الجمهورية الدكتور (**بشار الأسد**)، وخاصة إلى سوق دول الاتحاد الجمركي الاقتصادي الأوراسي(**روسيا وبيلاروس وكازاخستان**

وأرمينيا)، والذي يتوقع أن يتوسع مستقبلاً ليضم عددا أكبر من دول العالم . وقد عبرت كل من مصر وإيران وأفغانستان وغيرها بالانضمام إلى الإتحاد، نظرا للفوائد والمزايا الاقتصادية الكبيرة التي يقدمها .

2 –تفعيل العلاقات التجارية مع أسواق الدول المستقلة، أي جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا، ومع بعض الدول العربية مثل العراق والجزائر ومصر والسودان ولبنان وغيرها. والتي تربطنا معها علاقات سياسية مقبولة وجيدة.

3 –التوجه نحو السوق الإيرانية وخاصة انه يوجد تقارب في الذوق الاستهلاكي بين البلدين .

4 –التوجه نحو أسواق دول أمريكا اللاتينية مثل **(دول الميركاسوروالالبا وسيلاك)** .ولا سيما أن هذه الأسواق بحاجة للمنتجات الزراعية في ظل الحصار الاقتصادي الغربي المفروض عليها، ولا سيما المنتجات التي نمتلك فيها مزايا نسبية لكن بشرط أن نحولها إلى مزايا تنافسية .

5 –دراسة التجربة المصرية من ناحية الاستفادة من المبادرة الروسية، المتضمنة منع استيراد المنتجات من الدول الغربية، وخاصة أن الحكومة الروسية أعلنت عن قائمة بالمنتجات الزراعية المرغوب باستيرادها من الدول الصديقة لروسيا وإعطاء مزايا تفضيلية لهذه الدول، وترافق هذا مع منع الاستيراد من الدول الغربية والمنضوية تحت المظلة الأمريكية والمنفذة لأوامرها في محاصرة روسيا، وهذا دفع كل من مصر وتركيا وغيرها إلى التسابق لدخول السوق الروسية، وعلينا أن نسعى لدخول هذه السوق لتلبية متطلبات السوق الروسية والتي حددت ضمن المجموعات :

أ –**الفواكه الطازجة** : تتضمن كلاً من (الحمضيات – الخوخ– العنب – الرمان – التفاح– الأجاص– المشمش– التين – الفطر).

ب –**الخضار الطازجة** : تتضمن (باذنجان– بصل– بطاطا – فاصوليا– كرنب– قرنبيط – الفريز).

ت –**خضار المائدة** : تتضمن (خس– جرجير– خيار – جزر– بقدونس – نعنع– بندورة).

ث –**محاصيل حقلية** : (تتضمن اليانسون وحبة البركة والزعتر والزهور ونباتات الزينة).

ولتنفيذ الإجراءات السابقة علينا وضع آلية علمية عملية لوصول سلعنا الزراعية إلى هذه الأسواق، وإعداد دراسة تسويقية تهدف لمعرفة إمكانية التوافق بين سلعنا التصديرية بشكل عام والزراعية منها بشكل خاص و بين هذه الأسواق .

رابعا : آلية النفاذ إلى الأسواق المستهدفة :

يحتاج تسويق السلع الزراعية أهمية خاصة، لأنها سلع موسمية تتعرض للعطب السريع، لذلك يجب التوجه الى وضع استراتيجية لتنشيط الصادرات السورية، وتفعيل دور الهيئات السورية الداعمة للتصدير ،والعمل لإزالة كل العقبات التي تعيق انسياب السلع السورية إلى الأسواق الخارجية، سواء كانت هذه الصعوبات داخلية أم خارجية، ومن هذه الصعوبات نذكر العوامل التنظيمية ، والانضمام إلى المنظمات التجارية الدولية ، وتعميق الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ، وتفعيل عمل المناطق الحرة، مع الإشارة إلى أن التسويق الخارجي أصعب من التسويق الداخلي ويتطلب مهارات وخبرات ووقت اكبر. وانطلاقا من هذا ، ومن أجل نجاح العملية التسويقية للسلع الزراعية في الأسواق الخارجية، فإنه يجب دراسة الأسواق المستهدفة ومعرفة خصائصها ومتطلباتها والفجوة التسويقية فيها أي الفارق بين العرض والطلب، ودراسة الرسوم الجمركية ومعدل الضرائب وخطوط الشحن وحالات الإغراق، إضافة إلى العوامل الداخلية مثل **(تكاليف الإنتاج وتأمين المعلومات، وتخصيص معونة للتصدير، ودراسة تكلفة النقل الداخلية وإخضاع الصادرات لمعايير الجودة ، وتسهيل الإجراءات الحكومية الخاصة بالتصدير ، وتامين مستلزمات العملية التصديرية ..الخ)**. ويساعدنا في هذا دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية التي تساعدنا في تحديد مدى التوافق التجاري

بين السلع الزراعية السورية وحاجة الأسواق الخارجية، ومن أهم هذه المؤشرات التي يمكن استخدامها هما **(مؤشر التكامل والتوافق التجاري)**، ومن خلالهما يمكن إجراء التفاضل بين الأسواق المتاحة، من ثم نختار الأفضل منها، وسنقوم بدراسة هذين المؤشرين، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية السادسة التي تقول أنه لايوجد مؤشرات اقتصادية رقمية لقياس كفاءة الصادرات السورية إلى الأسواق الخارجية .

1 - المؤشر الأول: مؤشر التكامل التجاري Trade Complementarily Index:

ويرمز له عادة **(TC)** أي الأحرف الأولى من كلمات المصطلح باللغة الإنكليزية، وجوهره ومضمونه يتجسد في التعبير عن مستوى التقابل بين **(الصادرات والمستوردات)** لبلد ما من البلدان المستهدفة ، والتي تنوي سورية التصدير إليها، إضافة إلى معرفة مدى التوافق التجاري لدولة ما مع إنتاجنا الزراعي بشكل عام، ومن ثم التوجه لأقلمة سلعنا الزراعية وتصديرها إلى هذه الأسواق، و من ثم يمكن استخدام هذا المؤشر بشكل خاص في علاقاتنا التجارية مع الدول الأخرى، ولا سيما عندما نريد أن نوقع اتفاقيات تجارية متبادلة ، وقيمة هذا المؤشر تتراوح بين **(الصفر والمائة)** ، فعندما يكون المؤشر صفراً فهذا يعني بأنه لا توجد هناك سلع يمكن تصديرها أو استيرادها من السوق المستهدفة، وعندما يكون 100 فهذا يعني أنه يوجد تطابق بين نوعية المنتجات السورية والسوق المدروسة، و من ثم فإن هذا المؤشر يضمن لنا المقارنة بين الفرص المتاحة مع عدد من الدول المستهدفة، ويتم احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية :

$$TC_{kj} = 100(1 - sum(|m_{ik} - x_{ij}| / 2))$$

وسنطبق هذا المؤشر على دول الاتحاد الجمركي الأوراسي، واختيارنا لهذه الدول هو بسبب توجهنا نحو الدول الشرقية، أي كل من **(روسيا وبيلاروس وكازاخستان)**، حيث إن :

x_{ij}: هي حصة سلعة (i) في الصادرات الكليّة لبلد ما (j)

m_{ik}: هي حصة سلعة (i) من إجمالي مستوردات بلد ما (k) (كشريك).

ومن خلال التحليل توصلنا إلى قيم هذا المؤشر للسنوات من عام 2006 حتى نهاية عام 2013 كما في الجدول التالي :

الجدول رقم /5/ دراسة مؤشر التكامل التجاري مع دول الإتحاد الجمركي الأوراسي

مؤشر التكامل التجاري	روسيا	بيلاروس	كازاخستان
2006	31.47	58.02	35.24
2007	29.35	57.53	32.72
2008	33.03	62.06	39.81
2009	35.27	62.97	33.45
2010	31.40	58.04	31.35
*2011	42.51	67.28	54.86
*2012	51.99	47.44	51.41
*2013	46.23	44.17	43.53

ومن تحليل الجدول السابق توصلنا إلى الآتي :

أ – إن النتائج تؤكد توفر إمكانية كبيرة لزيادة التبادل التجاري مع الدول المذكورة، وهذا يمهد للانضمام إلى هذا الإتحاد، و من ثم يجب الإسراع في تقديم طلب بالانضمام وقبول سورية دولة مراقبة تمهيدا لتحولها إلى دولة شريكة، وهذا يعني ضرورة دراسة حيثيات وخصائص هذا الاتحاد، ولمصلحة اقتصادنا بعد الانضمام يجب أن نتوجه للانضمام إلى منظمة شنغهاي ومنظومة البر يكس لاحقا .

ب – يتبين لنا وجود حالة تقابل بين الهيكل السلعي للصادرات السورية مع الهيكل السلعي لمستوردات هذه البلدان ، والعكس أيضا صحيح، حيث يوجد تقابل في الهيكل السلعي للمستوردات السورية مع الهيكل السلعي لصادرات هذه المجموعة من الدول .

ت – من النتيجتين السابقتين يتبين لنا ضرورة استغلال الفرص المتاحة والضائعة حاليا بين سورية ودول الاتحاد الجمركي الأوراسي، وأن قيمة التبادل التجاري هي أقل مما يجب أن تكون عليه، أي انه يجب أن نسعى لترقية علاقاتنا الاقتصادية إلى مستوى العلاقات السياسية، وخاصة أن هذه الدول تضامنت مع سورية في مواجهتها للحرب الظالمة على سورية .

مما سبق يتبين لنا أنه توجد إمكانية كبيرة لتعزيز وتفعيل العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وهنا يجب أن نبحث عن الطاقات الكامنة لكي نحولها إلى طاقات جارية مثل الخضار والفواكه وزيت الزيتون والمنتجات الأخرى.

2 - المؤشر الثاني– مؤشر التوافق التجاري :

نستطيع من خلال هذا المؤشر تحديد الفرص المتاحة واستغلالها لمصلحة تسويق صادراتنا الزراعية، ومضمون هذا المؤشر أنه يعبر عن درجة التوافق في الهيكل السلعي لمستوردات البلد الشريك مع سورية أو البلد المقترح التبادل التجاري معه، أي مدى حاجة سوق البلد المستهدف لمنتجاتنا الزراعية المنتجة، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين القيمتين **[صفر والواحد]**، ففي حال كانت القيمة (1) فهذا يعني أنه يوجد توافق تام، بينما إذا كانت القيمة (0) فهذا يعني أنه لايوجد توافق، وبشكل عام تتراوح القيمة بين الصفر والواحد، ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية :

$$CONSINE_{ij} = \sum_k X_{ik} M_{jk} / \sqrt{(\sum_k X_{ik}^2).(\sum_k M_{jk}^2)}$$

حيث إن:

K من السلعة i: صادرات البلد Xik. وهنا يعني السلعة السورية .

Kمن السلعة j: مستوردات البلد Mjk. وهنا يتم اختيار البلد الشريك أي المستهدف لتصدير السلع السورية إلى أسواقه، وقد اخترنا تفعيل التسويق إلى دول الإتحاد الجمركي الأوراسي، لتفعيل التوجه شرقا، مع الإشارة إلى أننا لم ندرس السوق الأرمينية لأنها انضمت إلى هذا الإتحاد في 2015/1/1، ودراستنا هي إلى تاريخ 2014/12/31، وبعد الدراسة والتحليل لمدى التوافق بين سلعنا الزراعية والأسواق الثلاثة توصلنا إلى النتائج الآتية ، والتي تعبر عن متوسط قيمة هذا المؤشر بين عام 2006 وعام 2013 وكما هي في الجدول اللاحق :

الجدول رقم/4/ مؤشر التوافق التجاري المتوسط بين االصادرات السورية وأسواق الدول المدروسة

روسيا	بيلاروسيا	كازاخستان
08،0	7،0	3،0

ومن خلال تحليل الجدول السابق توصلنا إلى الآتي :

أ –انخفاض مستوى التوافق التجاري للصادرات السورية مع المستوردات الروسية، حيث بلغت قيمة المؤشر (0،08)، وهذا يؤكد ضرورة التركيز على المنتجات الزراعية التي نمتلك فيها مزايا تنافسية أي الابتعاد عن المواقف الارتجالية لأنها خاطئة حتى ولو أصابت، وتجلى هذا في فشل الصفقات التصديرية من السلع الزراعية والتي تمت عن طريق (الكوري دور البحري) المقام بين مرفأ طرطوس والمرافئ الروسية، وقد تم تعرض الكثير من هذه الصفقات للعطب ولم يتم تسويقها،وهذا يتطلب اعتماد سياسة انتقائية **(مصرفية ومالية)** في دعم بعض المنتجات التصديرية، بهدف زيادة رغبة المزارع في التصدير، وخاصة في كيفية احتساب سعر الصرف والضرائب والرسوم والإعانات .

ب–البدء مباشرة بالتصدير إلى كل من جمهوريتي **(بيلاروسيا وكازاخستان)** ، لأنه يوجد توافق جيد بين صادرات سورية وواردات البلدين المذكورين حسب ما يبين مؤشر التوافق التجاري.

ج–من خلال المقارنة بين المؤشرين يتبين لنا أن التوافق التجاري مع أسواق جمهورية بيلاروسيا بلغ (0،7) بينما مع الأسواق الكازاخستانية بلغ (0،3)، لذلك يجب على فعالياتنا التصديرية التوجه نحو السوق البيلاروسية أولا، ومن ثم السوق الكازاخستانية، ومن ثم السوق الروسية، والعمل لتحسين نوعية الصادرات السورية من ناحية النوع والسعر، وأهمية هذا المؤشر في إمكانية تطبيقه على كل دولة من دول العالم .

الاستنتاجات والتوصيات:

بعد إتمام هذا البحث فإننا نتقدم بالمقترحات الآتية :

1 –ضرورة تفعيل الصادرات السورية بشكل عام والزراعية بشكل خاص، ويتم هذا من التقيد بالمواصفات ومواعيد التصدير التي تتطلبها الأسواق المستهدفة .

2 –العمل على مراعاة متطلبا ت هذه الأسواق، وأن يكون عملنا موجه وفقا لمبدأ اقتصادي وهو أن **(تربح زبون)**أفضل من أن **(تربح صفقة)**، أي عدم السعي لتحقيق الربح السريع على حساب النوعية كما حصل سابقا.

3 – مبادرة القائمين والمشرفين على النشاط الاقتصادي الزراعي، وخاصة الجهات التصديرية ، بتوقيع اتفاقيات مشتركة مسبقة مع الفعاليات الاقتصادية، وبما يتناسب مع قدرة وطاقة إنتاجنا الزراعي وبما يحقق الربحية الوطنية.

4 – وضع إجراءات عملية علمية للاستفادة من خبرة الدول الصديقة في مجال التبادل الزراعي والاستفادة من التطور التقني الروسي في مجال المكننة الزراعية والتقنية المستخدمة.

5 – الاستفادة من التجربة الروسية في تأمين الاكتفاء الغذائي، وخاصة في زيادة مر دودية الهكتار الواحد وتصنيع الأسمدة والمبيدات والزراعات العضوية وغيرها.

6 – تفعيل اتفاقية المقايضة بين سورية وروسيا.

7 – إقامة شركات زراعية في مجال الإنتاج والتسويق واللقاحات البيطرية و المعارض الزراعية المشتركة بين سورية والدول الصديقة .

8 – العمل للاستفادة من الانضمام إلى الاتحاد الجمركي الاقتصادي الأوراسي الذي يضم كل من الدول (روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا التي انضمت بتاريخ 2015/1/1)، وستنضم قريبا جمهورية قيرغيزيا.

9 -تفعيل العلاقات المشتركة بين الجهات المشرفة على العمل الزراعي السوري وبين الدول الصديقة ،وتنظيم مذكرات تفاهم وبرتوكولات اتفاقية، وتشكيل لجان متخصصة لدراسة المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتصدير وخاصة الإغراق والدعم .

10-تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم الزراعي للمزارعين وشراء المواسم الزراعية كلها وبأسعار مناسبة ومنح حوافز للتصدير، وإقامة دورات تدريبية داخلية وخارجية تدريب كوادر متخصصة بالتصدير وخاصة بالصادرات الزراعية.

11-تشكيل مجالس زراعية متخصصة للتصدير يشترك فيها القطاعين العام والخاص ، وتقديم كل الدعم لها ، وتأمين حماية حقوقية لها، وتأمين المعلومات اللازمة لها عن الأسواق الخارجية .

12-زيادة التدخل الحكومي في العمل الزراعي بتحديد الإنتاج المسبق من بعض المواسم،حتى لايحصل زيادة في العرض عن الطلب و من ثم تنخفض الأسعار، والتعويض للمزارعين عن الإنتاج الفاقد بسبب الظروف القاهرة.

13-فرض ضرائب ورسوم جمركية مرتفعة على المستوردات الزراعية للحد من الاستيراد ومنافسة المنتج المحلي.

14-دراسة تحولات الطلب على السلع الزراعية والسلع البديلة في المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل، ودراسة العلاقة بين التكلفة الحدية و المتوسطة والبديلة أيضاً.

15-دعم الفلاحين بتأمين وتخفيض اسعار الاسمدة والمحروقات والكهرباء ، أو إيجاد صناديق لدعمهم للتمكن من الشراء ذلك في الوقت المناسب ، وتحديد الحد الادنى لأسعار المنتجات الزراعية ، وعدم ترك الفلاحين لجشع التجار والعرض والطب.

16- دراسة العلاقة بين (**مرونة العرض**) و(**مرونة الطلب**) على المنتجات الزراعية بشكل دوري .

17-اعتماد سعر تشجيعي لمستلزمات الإنتاج الزراعي ومنتجاته وصادراته، والعمل لتجاوز تذبذب أسعار الصرف، ويتم هذا بوضع خطة عملية علمية لتجاوز سياسة (**الإعصار النقدي**) التي تؤثر على الصادرات وخاصة الزراعية، وجوهر هذه السياسة هو أن عناصر المشكلة تتشابك وتتولد من ذاتها وبذاتها ومن هنا تشبه الإعصار وتتجلى بما يأتي :

أ - السعي الحثيث لبث إشاعات هدفها إضعاف الثقة في العملة الوطنية.

ب-يضطر البنك المركزي بعدها للتدخل في السوق بضخ قطع أجنبي في السوق.

ج-بعد الخطوتين السابقتين يقوم المضاربون بشراء الكميات المطروحة في السوق من قبل البنك المركزي، وبعد فترة يعودون مرة أخرى لبيعها بأسعار أعلى، وبذلك تتولد أزمة جديدة، وهذه الأزمة تكون مقدمة لتوليد أزمات أخرى .

18 - تقديم كل الدعم المادي والمعنوي لإنتاجنا الزراعي وفلاحينا، ودعم الفلاحين مُعتمدٌ في أغلب دول العالم المتطورة، وكمثال على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي صاحبة أكبر اقتصاد في العالم وإنتاجها الإجمالي بحدود /14/ تريليون دولار وبما يعادل 19% من الناتج الإجمالي العالمي، فإنها قبل / 100/ عام كان 50% من العاملين فيها يعملون في الزراعة ، لكن الآن انخفض الرقم إلى أقل من 3%، ورغم تناقص عدد العاملين إلا أنه زاد مردود العائلة بسبب استخدام مخرجات الصناعة بشكل كثيف في الزراعة ، و الآن من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها الإدارة الأمريكية هو تراجع (**مزرعة الأسرة**) ، واعتمادا على هذا اتخذت مؤخرا الإدارة الأمريكية قرارات مناقضة لادعائها بحرية التجارة ، والهدف هو الوصول إلى مايدعى (**الحصاد الوفير**) وجوهر ذلك زيادة المر

دودية وتقليل التكلفة ومحاربة الاحتكار والمضاربة، كما أن دول الاتحاد الأوربي تقدم حاليا كل أنواع الدعم المادي لمزارعيها فعلى سبيل المثال قدمت الحكومة اليونانية عام 2014 للمزارعين دعما قدره / 33/ مليون يورو لتعويضهم عن خسائرهم .

19-اعتماد سياسة زراعية هدفها الجمع الأمثل بين مقومات النمو الاقتصادي المتجسدة في / 4/ عناصر أساسية وهي: **(الموارد البشرية ، والطبيعية، ورأس المال، والتقنية المستخدمة)**، وعندها نتجاوز **(الحلقة المفرغة للتنمية)**، ونستطيع تحسين صادراتنا الزراعية وتنويعها وزيادة قيمتها ، وعندها نخرج من تداعيات الأزمة أي ا(لاختناقات والأعناق الزجاجية)، ونخطو الخطوة الأولى على طريق العودة إلى ماكانت عليه سورية سابقا، أي العمل لتحقيق الأمن الغذائي الذاتي، ومن ثم زيادة الصادرات إلى الأسواق الخارجية .

الخاتمة:

أثرت الحرب الظالمة على التنمية المجتمعية السورية بكل جوانبها، وتراوحت الأضرار بين مباشرة وغير مباشرة، وحسب المعلومات الرسمية تجاوزت الخسائر السورية أكثر من / 6000/ مليار ليرة سورية حتى نهاية عام 2014 حسب تصريحات السيد رئيس مجلس الوزراء السوري، ولذلك نرى من الضرورة العمل بسرعة لوضع خارطة اقتصادية مستقبلية تعتمد على تحديد الأهداف المرحلية ووسائل تحقيقها بتوفر شرطين أساسيين وهما أقل تكلفة وأحسن نوعية، ومن هنا نرى ضرورة تفعيل الصادرات السورية بشكل عام والزراعية منها بشكل خاص، ومن هنا كان تركيزنا على وضع آلية لتفعيل الصادرات والانطلاق من القطاع الزراعي، لأننا نمتلك مزايا نسبية كبيرة في هذا القطاع، ويمكن أن نحولها إلى مزايا تنافسية في السوقين الداخلية والخارجية، وهذا ينطبق على الإنتاج النباتي والحيواني، وعندها نكون قد بدأنا فعلا بوضع الخطوات الأولى لإعادة الإعمار، والتوجه لبناء مرتكزات التنمية الاقتصادية وخاصة البنية التحتية، إضافة إلى تأهيل اقتصادنا لمواجهة كل التحديات الحالية والمستقبلية، لأن الاقتصاد القادر على مواجهة التحديات هو القادر على تحقيق النمو والتنمية وتعزيز التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية، وهذا يتطلب منا الاستغلال الأمثل لمواردنا المتاحة ، وعودة هيبة الدولة ، وتعزيز الفرص الواعدة غير المستغلة في الاقتصاد السوري ، وتحسين مؤشر التوافق التجاري، وتعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية المعتمدة في سورية وبما يضمن مستقبلا أفضل وتحسيناً مباشراً في رؤوس المثلث الاقتصادي، واقصد بذلك العمل المستمر لتحسين الدخل ،وتخفيض معدل البطالة، و تخفيض ومعدل التضخم .

المراجع :

1 – قصيباتي، سمر ، سياسات الأسعار والتسعير وآثارها الاقتصادية والمالية في سورية، منشورة في جامعة دمشق عام 1999، إشراف الدكتور مصطفى العبد الله والدكتور محمد جمال السطل مشرف مساعد.

2 – جيمس، نبراس، ترجمة إبراهيم علوش تاريخ 2013/1/8، منشورات مجلة الصوت العربي الحر، عمان 2013.

3 – **العناني، جواد**، جواد العناني، الأزمة السورية وتداعياتها السياسية والاقتصادية على الأردن، منشورات مركز الرأي للدراسات في عمان، الأردن 2013 .

4 – منشورات دائرة التنمية الاقتصادية التابعة لقطاع العلاقات الاقتصادية الدولية تنمية الصادرات في إمارة أبو ظبي حتى عام 2030 ، منشورات عام 2014 .

5 – مركز أعمال المؤسسات السورية SEBC، التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري لعام 2013، قواعد المنشأ.

6 – سام ويلسون، بول إيه .علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى 2006، الصفحة 301–311.

7 – هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية، تحليل التجارة الخارجية السورية لعام 2014، آذار عام 2014، صفحة6.

8 – هيئة الاستثمار السورية – تقرير الاستثمار السوري السنوي، عام 2014 و2015.

9 – منشورات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2011.

10 –المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية لعام 2011، صفحة 457، ودراسات الباحث الخاصة .

11 –آزار وف، م،م.الاقتصاد السياسي باللغة الروسية، موسكو، منشورات الثقافة السياسية، عام 1980، صفحة 316.

12 –طعمه، نبيل . حصاد الأزمة الاقتصادي لعام 2012،مجلة الأزمنة، دمشق 2013/1/13، صفحة 8–13.

13 –رمان، سمير، القيمة المضافة في صناعة الغزل والنسيج في سورية، منشورات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، دمشق 2012.

14 –هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية، تحليل التجارة الخارجية السورية لعام 2014، آذار عام 2015.

15– عبد المهدي، عادل ؛ الهموندي، حسن . الموسوعة الاقتصادية . دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الطبعة الأولى 1980/11/1، صفحة 115.